الجرائم الإلكترونية

في ظل التسارع الهائل في التحول الرقمي واعتماد العالم على تقنيات التحكم عن بُعد في مختلف مجالات الحياة، أصبحت المعاملات الإلكترونية عنصرًا أساسيًا لا غنى عنه في الحياة اليومية، لا سيما بعد الأزمات الصحية العالمية مثل جائحة كوفيد-19 التي عجّلت بالتحوّل إلى بيئة رقمية شاملة.

الرقمنة لم تعد خيارًا... بل ضرورة حياتية وتشريعية،،

تحوّلت المعاملات الإلكترونية من كونها رفاهية إلى ضرورة، وأصبح الاعتماد على التكنولوجيا في التواصل، والإدارة، والبيع، والشراء، وتبادل المعلومات ضرورة يومية. لكن هذا التحول واكبه تصاعد في وتيرة الجرائم الإلكترونية، حتى أصبحت تُعرف بـ "جريمة العصر الرقمي."

أبرز الجرائم الإلكترونية التي تواجه الأفراد والشركات:

- جرائم التوقيع الإلكتروني وتزوير البيانات الرقمية
- المنافسة غير المشروعة باستخدام الوسائل الرقمية
- اختراق الحسابات والمواقع الإلكترونية وسرقة المحتويات
- سرقة البيانات والمحادثات الخاصة، بما يشمل الصور، الملفات، وقواعد بيانات العملاء
- استخدام البيانات المسروقة في الابتزاز، أو إعادة النشر، أو تسريب الأسرار التجارية لصالح منافسين

دور مكتب الدكتور مصطفى الروبي في مكافحة الجرائم الإلكترونية

مع التباطؤ النسبي في تطور التشريعات الدولية المعنية بالأمن السيبراني، كان لزامًا على مكتبنا القانوني أن يتبنى نهجًا استباقيًا يعتمد على:

- تقديم حلول قانونية مبتكرة لحماية الأفراد والشركات من الاعتداءات الإلكترونية
- صياغة سياسات الخصوصية وحماية البيانات الرقمية وفقًا للتشريعات المصرية والدولية
- تمثيل العملاء أمام الجهات المختصة في قضايا الابتزاز الإلكتروني أو الجرائم التقنية
- دعم قانوني متكامل للشركات التقنية والمؤسسات المالية في مواجهة المخاطر السيبرانية

تشريعات رقمية لحماية الحقوق في البيئة الرقمية

استجابت العديد من الدول، ومنها مصر، لهذا التحدي من خلال إصدار حزمة من القوانين والتشريعات السيبرانية، مثل:

- قانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات رقم 175 لسنة 2018
- قانون حماية البيانات الشخصية رقم 151 لسنة 2020
- تشريعات خاصة بـ التوقيع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية، والأمن المعلوماتي